

آفاق الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاستثمار في الجزائر الاستفادة من التجربة دولة سنغافورة

Prospects for small and medium-sized industries to diversify investment in Algeria
Drawing on the experience of the Singapore country

يوسف محمد¹، بن عزة محمد أمين²
Youcef mohamed¹, benazza mohamed amine²

¹ جامعة مولاي الطاهر – سعيدة - (الجزائر)

² جامعة مولاي الطاهر – سعيدة - (الجزائر)

تاريخ النشر: 2021/12/09

تاريخ القبول: 2021/09/04

تاريخ الاستلام: 2021/07/28

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آفاق الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، و فرص الاستفادة من تجربة دولة سنغافورة في هذا القطاع، و من خلال المنهج الوصفي في استعراض عناصر الدراسة، توصلت دراستنا إلى ضرورة تجسيد إستراتيجية تنموية متفاعلة مع تجارب الدولية المشتركة و المتفقة على تبادل الخبرات، و اهتمام بتفعيل القوانين و الهيئات المختصة في الاستفادة من الموارد التمويل لتحقيق البعد الاقتصادي والاجتماعي لهذا المجال، و انتقال إلى مصاف الدول المتقدمة.

كلمات المفتاحية: التنويع الاستثماري، الصناعات الصغيرة و المتوسطة

تصنيفات JEL: B22، E02

Abstract:

This study is aimed at identifying the prospects of small and medium-sized industries in Algeria and the opportunities to benefit from the experience of the State of Singapore in this sector. Through a descriptive approach to the review of the elements of the study, our study found the need to reflect a development strategy interacting with the experiences of the international community in the exchange of experiences, as well as to give effect to laws and bodies that are competent to use resources and finance to achieve the economic and social dimension of this field

Keywords: Investment diversification, small and medium-sized industries

JEL Classification Codes: B22، E02

¹ المؤلف المرسل: يوسف محمد، الإيميل: mohamed.youcef@univ-saida.dz

1. المقدمة :

التنوع الاستثمار أفق مهم في تنمية الاقتصاد في الجزائر و الخروج بها من اعتمادية الريع البترولي المتقلب ، و هذا المجال يمكن تحقيقه من خلال آفاق تفعيل الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، و الجزائر بطبيعة الموارد المتاحة البشرية و الطبيعية، تملك فرص كبيرة في بلورت هذا المخطط و تحقيق انطلاق حقيقة في تنمية اقتصادية شاملة تمكن من الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة اقتصاديا ، إن نقل التجارب دول العالم و الاستفادة من النقلة التقدمية التي عرفت في مجال الصناعة هو من أهم السبل في تجسيد المخططات و برامج التنمية ، و دولة سنغافورة من النماذج التي عرفت نجاح باهرا في تحقيق التقدم و النمو في مجال الصناعة ، رغم قلة الموارد الطبيعية المتاحة و لكن من خلال الاستفادة والتطوير الموارد الموجودة ، استطاعت الوصول إلى بناء الاقتصاد الذي تعرفه و الازدهار و الرفاهية والرخاء الاجتماعي .

و من خلال هذه الدراسة نعمل على توضيح و نقل خطط و أساسيات نموذج دولة سنغافورة في تنمية الاقتصاد من خلال تفعيل الصناعات الصغيرة و المتوسطة .

إشكالية الدراسة:

تقوم دراستنا على الإشكالية الرئيسية التالية :

- كيف يمكن أن تساهم الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنوع الاستثمار من خلال الاستفادة من تجربة دولة سنغافورة ؟

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى مايلي:

- التعرف على مفهوم التنوع الاستثماري و الصناعات الصغيرة والمتوسطة
- التعرف على نموذج دولة سنغافورة في التنمية الاقتصادية و الصناعات الصغيرة و المتوسطة
- التعرف على السياسات و البرامج القادرة على بعث قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة

منهج الدراسة :

اعتمدنا على المنهج الوصفي ، في بناء عناصر الدراسة و التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالتنوع الاستثماري و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و تحليل تجربة دولة سنغافورة في هذا المجال

الدراسات السابقة :

- دراسة (مليكاوي، 2020) مقالة بعنوان : (آليات دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة كخيار لتحقيق التنمية الاقتصادية : تجارب دولية للاستفادة) : أشارت هذه الدراسة مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، و تحقيق التنمية الاقتصادية و النهضة في العديد من المجالات ، و أكدت على ضرورة توفير البيئة الملائمة و المشجعة لها ، من خلال تصحيح الإطار التنظيمي و التشريعي ، و خاصة الجاني التمويلي المالي و الضريبي و التحفيزات .

-دراسة (بن موفق، 2019) أطروحة دكتوراه بعنوان (إستراتيجية تنوع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات المعاصرة) : طرحت هذه الدراسة كيفية الانتقال إلى اقتصاد متنوع وإستراتيجية المتبعة في تحقيق كفاءة القطاعات الخاصة الزراعية و الصناعية ، توصلت إلى أن عجز بتحقيق هذا البعد لا يرجع إلى شح و قلة الموارد ، ولكن غياب السياسات الاقتصادية الفعالة و الحقيقة في اتخاذ القرارات و تجسيد المشاريع هو العامل الرئيسي في هذا التأخر.

2.الصناعات الصغيرة و المتوسطة:

1.2تعريف الصناعات الصغيرة و المتوسطة :

لا يتحدد تعريف الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الغالب بين الدول و منظمات الأعمال ، حيث هنالك العديد من المعايير و المؤشرات التي تحدد مفهوم و تعريف الصناعات الصغيرة و المتوسط ، و تتنوع هذه المعايير ، حيث من أهمها معيار عدد العمال وحجم رأس المال ، المستوى التقني المستخدم ، طبيعة الملكية و المسؤولية الإدارية ، حجم الإنتاج و القيمة المضافة ، قيمة المبيعات و الحصة السوقية ، و هذا يصعب و يعدد تعريف المقدم لمفهوم الصناعات الصغيرة و المتوسطة حيث تعرف من طرف البنك الدولي بأنه مشروع يعمل به حتى 50 عامل ، يبلغ مجموع قيمة أصوله و قيمة المبيعات حتى 3 مليون دولار ، والمشروعات المتناهية الصغر حتى 10 عمال ، و قيم لمبيعات السنوية تبلغ حتى 10 ألف دولار ، اما المشروعات المتوسطة فيبلغ عدد العمال حتى 300 عامل ، و قيمة الأصول و المبيعات 10 ملايين دولار (جوامع، غقال، و جعفر، 2018، صفحة 25) ، و يشير التعريف المقدم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" بأنها "مجموعة المشروعات إلى تقوم بالإنتاج على نطاق صغير ، و تستخدم رؤوس أموال صغيرة و توظف عددا محدودا من الأيدي العاملة ، و تتبع أساليب إنتاجية حديثة يغلب على نشاطها الآلية ، و تطبق مبدأ التخصص و تقسيم العمل و يعتبر شرطا الآلية و التخصص لازمين للمشروع" (رزقين، 2008، صفحة 224) ، أما التعريف المقدم وفق المعايير الجزائرية فيشير إلى أنها "تعرف الصناعات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت وضعيتها القانونية على أنها كل مؤسسة إنتاجية للسلع والخدمات تشغل ما بين 01 إلى 250 شخص ، يكون رقم أعمالها السنوي لا يفوق 2 مليار دينار جزائري أو تقدم مجموع ميزانيتها السنوية بحيث لا تفوق 500 مليون دينار" (جوامع، غقال، و جعفر، 2018، صفحة 25)

2.2. خصائص الصناعات الصغيرة و المتوسطة :تتميز الصناعات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة من الخصائص تتمثل في :

- تعتمد في صناعاتها على مستلزمات و المواد الأولية و الخام من المصادر المحلية -
- نمط التسيير الإداري الفردي في الإدارة و التخطيط و التسويق ، و في أغلب الحالات تكون الملكية عائلية
- تتمتع بالقدرة على التكيف مع متغيرات السوق و حجم المنافسة و إدارة الأزمات
- حجم رؤوس الأموال المستثمر صغير ، و محدود وفق إمكانيات العائلة و الفردية

- تساهم في حركية القطاعات الصناعية الكبيرة و هي مغذية لهذه النشاطات
- لها القدرة السريعة و السهلة و الغير معقدة في الانطلاق و إنشاء مشاريع جديدة و التغيير في النشاط و المرونة في التكيف مع الوضع
- تشغيل قوي و كبير للعمالة (يعقوبن، 2015، صفحة 267)
- و يمكن تحديد خصائص الصناعات الصغيرة و المتوسطة من خلال العناصر و الخصائص التالية :
 " - صغر رأس المال المستثمر
- محدودية مخاطر الاستثمار و سهولة التنفيذ
- العمالة الكثيفة و التكنولوجيا البسيطة
- سهولة التأسيس المؤسسة الصناعية و استقلالية إدارتها
- تركز القرار بيد صاحب المشروع و الشركاء " (رزقن، 2008، صفحة 222)
- إن من ملاحظ أن الصناعات الصغيرة و المتوسطة تجتمع فيها الخصائص المساعدة على تحقيق الإنشاء و تجسيد المشاريع في محدودية المكان و التكلفة المادية و البشرية و سرعة الانجاز ، و بالتالي تسمح بتحقيق العديد من الأهداف و المساعدة في تنمية الاقتصاد و الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي ، و بناء مسار تنموي ، يمكن من تطوير الاقتصاد و الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية و الرخاء الاجتماعي للدول
- 3.2 دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة: إن دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية التنوع الاقتصادي جد مهم ، فمن خلال تكوين و إنشاء هذه المؤسسات و تطوير هذا القطاع يمكن أن يطلع بدور كبير في صناعة اقتصاد قوي و متنوع المصادر ، و قادر على تلبية الاحتياجات الوطنية و رفع الصادرات الخارجية ، و يظهر دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة من خلال :
- التكامل مع القطاعات الصناعية الكبيرة و تلبية احتياجات المواد الأولية التي يحتاجها في نشاطاته
- تلبية الاحتياجات الوطنية من مختلف السلع و المنتجات
- دور مهم في التنمية الريفية و تعمير المدن الجديدة من خلال امتياز التكلفة المنخفضة في الإنشاء و محدودية المكان و الموارد الانجاز و رأس المال المستثمر
- توفير مناصب الشغل لليد العاملة و بحجم كبير و لكافة التخصصات
- قادرة على تطوير الصناعات المحلية و توجيهها إلى التصدير و زيادة المدخرات من العملة الصعبة و مساهمة في موازن ميزانيات الدولة
- تلعب دور مهم في تطوير مراحل الاقتصادية للوصول إلى اقتصاد منتج و متنامي، يوفر التقدم و الرفاهية للمجتمع
- تمثل فرص مهم في استثمار المدخرات الفردية و توسيع السوق المحلية من مختلف المنتجات و السلع و زيادة العمالة و التوسع الاستثماري

- تدعيم التشابك الاقتصادي بين المؤسسات أو الصناعات الكبيرة و الصغيرة و المتوسطة ، و تحقيق الانسجام في المخرجات الصناعات الصغيرة و المتوسطة مع مدخلات الصناعات الكبيرة محليا و تقليل من تكلفة الاستيراد الخارجية و استنزاف الموارد المالية من العملة الصعبة (يعقوبن، 2015، الصفحات 368-369)

4.2 معوقات تفعيل الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

تواجه آفاق تفعيل الصناعات في الجزائر العديد من العراقيل المتعددة و المتشابكة المجالات و العلاقات ، انطلاقا من البيروقراطية المعتمدة لإدارة إلى غياب الدعم المالي و العراقيل المصاحبة له و إشكاليات التعامل مع الرخص و إجراءات المعاملات و معضلة العقار الصناعي و يمكن تحديد المعوقات الرئيسية في مايلي :

-المحيط: تراجع نمو الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في العشريتين الاخريتين ،و يعود ذلك إلى ضعف النمو الاقتصادي الكلي للبلاد ،والمشاكل الاجتماعية العميقة التي عانت منها البلاد ،و التغيرات السياسية التي أثرت على السياسة الاقتصادية و عدم استقرارها ووضوحها اتجاه تنظيم معين في الاقتصاد و الاستثمار ،فالخطاب السياسي الاقتصادي الذي يشجع الاستثمار و إقامة المشاريع و تطوير الصناعات ، لا يمثل الواقع الذي يعاني من ممارسات البيروقراطية و المركزية في اتخاذ القرارات و الذي عطل الكثير من المشاريع بحيث ساهم في تأخر و توقف المؤسسات التي كانت تمثل بداية انطلاق الصناعات الصغيرة و المتوسطة في البلاد ،كما أن الاتفاقيات الشراكة الأوروبية و اتفاقيات الدولة من المنظمة العالمي للتجارة ساهم في صناعة بيئة تنافسية صعب على المنتجات و السلع الصناعات الصغيرة و المتوسطة التي أثرت عليها بشكل كبير .

- الجانب المالي:لا تزال الأعباء المالية للتكاليف الجبائية و الاجتماعية تمثل عائق و تكلفة مرتفعة لنشاطات الصناعات الصغيرة و المتوسطة و لم تصل إلى الحد المشجع للمستثمرين لدخول هذا المجال بشكل واسع ، رغم كل التخفيضات و التحفيزات الممنوحة و المستحدثة من طرف الدولة ، أما جانب التمويل البنكي فهو يعرف البيروقراطية و صعوبة الحصول على التمويل ، وهذا راجع إلى الحذر الشديد للبنوك في منح القروض ، و غياب التنسيق و التواصل بين المستثمرين و إدارات البنوك ، والجهل بالقوانين و الآليات التي تسيير منح التمويل و الدعم البنكي

- العقار الصناعي: هذا المشكلة يمثل عائق كبير اتجاه المشاريع المستثمرين ، فمن خلال القوانين المنظمة لهذا العقار يجد المستثمرين أنفسهم أمام العديد من الهيئات التي تتحكم و تسيير هذا الملف، فهناك الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (A.N.D.I) ، و لجان تنشيط و ترقية الاستثمار (C.A.L.P.I)، و كلها لا تملك الصلاحية الكلية و الكاملة في إصدار القرار النهائي بشأن تخصيص الأراضي و منح الترخيص الاستغلال، كما أن كثرة النصوص التطبيقية المسيرة و المنظمة للعقار الصناعي شكلت هاجس و معرقل حقيقي أمام تجسيد المشاريع و الحصول على القروض البنكية .

- التّأهيل: تعرف الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مشكلة تقادم و اهتلاك الأجهزة و التجهيزات المستخدمة في الإنتاج ، مما ساهم في ارتفاع التكاليف المنتجات و انخفاض جودتها مقارنة بالمنتجات الأجنبية و، و الذي أضعف المنافسة معها ، كما أن التسيير و التنظيم الإداري المركزي للقرارات الاقتصادية و الذي عطل بممارساته انطلاق المشاريع و توسعها ، و إعادة تأهيلها من حيث الموارد البشرية أو التكنولوجية و طريقة تسييرها و تنظيمها ، ساهم في ضعفها اتجاه المنافسة و هدد استمراريته وبقائها ، إن عملية ديمومة الصناعات الصغيرة و المتوسطة و إعادة تأهيلها يتطلب وضع إستراتيجية على مستوى العام للدولة تتبنى مشاريع إعادة التأهيل و تخصيص ميزانية مالية للدعم و تمويل هذه الصناعات و مرافقة مع جميع الأطراف الفاعلة على مستوى المحلي و الوطني (رزقن، 2008، الصفحات 241-247)

3.التنوع الاستثماري

1.3 تعريف التنوع الاستثماري:

يقصد بمفهوم التنوع بشكل عام القدرة على تقليل الاعتمادية على مصدر أو مورد وحيد، و التحول إلى خلق قاعدة إنتاجية متنوعة اقتصادية ، قادرة على تلبية احتياجات الاقتصاد و تنوع مداخله وتحقيق اكتفاء الذاتي في احتياجات الاقتصاد (صباغ، 2020، صفحة 69).

يشير مفهوم التنوع الاستثماري أو الاقتصادي عملية تقوم على "خلق قاعدة إنتاجية تعمل على تمكين القاعدة الزراعية والصناعية لتقليل الاعتماد على المورد الوحيد مما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، ومن جهة أخرى ينظر إلى التنوع الاقتصادي بأنه العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تشارك في تكوين الناتج، والتنوع يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنوع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات" (بن عطية، 2021، صفحة 196) ، و يمكن تعريف التنوع الاستثماري أو الاقتصادي بأنه " عملية تهدف إلى تنوع هيكل الإنتاج و خلق قطاعات جديدة مؤيدة للدخل ،بحيث ينخفض الاعتماد الكلي علي إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد ، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جيدة ذات قيمة مضافة أعلى و قادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية ،ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل" (صباغ، 2020، صفحة 68)

2.3 اتجاهات التنوع الاستثماري: تشمل اتجاهات التنوع الاستثماري ما يلي :

- التنوع الأفقي : يعرف باتجاه مجال الاستثمار في قطاع معين واحد مثل: قطاع المحروقات، المناجم، وبنفس الأدوات و الصيغ الاستثمارية

- التنوع الرأسي: يعرف بتوسيع مجالات الاستثمار في عدة قطاعات و مجالات مثل: الصناعة ، الخدمات ، الزراعة ..الخ، و يشمل تعدد الصيغ و الأدوات الاستثمار كالسندات و الأسهم (صباغ، 2020، صفحة 69)

3.4دوافع التنوع الاستثماري:

- عدم استقرار الأسعار في أسواق السلع الأولية: إن التقلبات التي تعرفها معدلات أسعار المواد الأولية في الأسواق تمثل تهديد لصناعات و اقتصاديات الدول التي تعتمد على صناعة أو اتجاه وحيد في الصناعة ، بحيث أي ارتفاع في هذه المواد يعود بارتفاع تكاليف الصناعة ، مما يشكل عبء على توازن الصناعة أو اقتصاد في طرح المنتجات وفق أسعار السوق و يقلقل من قدرتها على التنافس أو التحول إلى اتجاه أخرى في الصناعة .

- استنزاف الموارد المعدنية: إن اعتماد نوع واحد في الصناعة يشكل خطر كبير على قدرة البلدان في تلبية احتياجات الصناعة من الموارد المعدنية ، و التركيز على صناعة معينة يشكل استنزاف لثروة و المورد المعدني ، و قد يصل إلى حد حدوث عجز في هذه الموارد و يحرم الأجيال القادم من حقها في الثروات والموارد الوطنية.

- وفورات الحجم الخارجية في اقتصاديات المرتبطة خصوصا مع التصنيع : يعرف العالم اليوم تنوع كبير حجما و نوعا في الصناعة ، و وجود العديد من البلدان التي تصدر و تخصص في العديد من الصناعات ، وبكميات كبيرة و أسعار منخفضة ، و تشكل منافسة قوية ، منه فان تنوع الصناعات من شأنه تفعيل و تحسين المنافسة و القدرة على تحقيق مداخيل و إيرادات .

-معدلات الميزان التجاري: إن تنوع مداخيل اقتصاد من شأنه حماية الميزان التجاري من حالات العجز باعتبار أن أي انخفاض في أسعار السلع التي تصدرها الدولة ، يمكن أن يعوض من خلال السلع الأخرى، و يخلق توازن في الإيراد العام للميزان التجاري ، عكس الحالة التي تكون الدولة تعتمد علة مصدر وحيد في الإيراد بحيث أي اختلال في سعر هذه المواد أو السلع المصدر يشكل خطر على توازن الميزان التجاري . (صباغ، 2020، صفحة 70).

5.3 آليات التنوع الاستثماري:

-إعطاء دفع قوية للتصنيع: تكون من خلال إستراتيجية تعمل على تحقيق قفزة كبيرة في الصناعة وتفعيلها من خلال تخلى عن اعتبارات الربح و الخسارة في المدى القصير و المتوسط ، و التوظيف الأمثل والأحسن للعمالة الفائض في الإدارات و المؤسسات التي لا تقدم فائدة ملموسة لاقتصاد .

- تعزيز الإنتاجية و التنافسية :تشجيع القطاع الخاص في خلق المناصب و المنتجات ذات الجودة العالية، و توفير البيئة الاستثمارية المنتجة للملائمة ، و تنظيم القطاعات و تحسين القوانين و البنية التحتية و التجهيزات و نقل التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال .

- تكوين رأس المال البشري: العمل على تنسيق السياسات التي تعزز التكوين و التدريب و التخصصات الملائمة لقطاعات التي تشتغل عليها الدولة، و توفير المراكز التكوين و ربطها مع المؤسسات الصناعية حتى يتم تحقيقي الانسجام بين التكوين و متطلبات السوق الاقتصادية .

- تحسين كفاءة إنفاق المال العام : من الضروري أن تكون هناك إدارة مالية عامة قوية و علمية واقتصادية ،لها القدرة على توفير توقعات عائدات الموارد، وتحديد المخاطر المالية على جانبي الإيرادات

والنفقات على حد سواء ، و القدرة على تحديد مجالات الإنفاق الاستثماري العام ، و ما هي المجالات التي تعكس القدرة على خلق القيمة المضافة و تحسين مناخ الأعمال ، دون إغفال ضرورة إدخال أساليب تقييم برامج كل من الإنتاجية والنفقات، إما قبل أو بعد وقت قصير من التنفيذ، حتى تتم معالجتها، وتوجيه النفقات بصورة دقيقة وفق المخطط الاقتصادي و الأهداف المرسومة .

- تنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص: يعود عدم الانسجام بين القطاعين من أكبر لعوائق التي تواجه اقتصاد الدول ، بحيث يتوجب تعزيز مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لرفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص إضافية لتمويل مشروعات البنية التحتية، ورفع كفاءة الإنفاق العام في إدارة المشروعات الاستثمارية إلى جانب خلق المزيد من فرص العمل، وهو أمر بالغ الأهمية في تطوير الاقتصاد و رفع من جاهزية المؤسسات و تعاونها في تطوير المنشآت و توسيع الاستثمارات و يجب أن تكون العلاقة بين القطاعية علاقة تكامل و تعاون و انسجام للوصول إلى التنافسية الحقيقية في اقتصاد منظم

-إعداد الخرائط الاستثمارية: تمثل الخرائط الاستثمارية وثيقة تبلور وتوضح قائمة الأفكار والفرص الاستثمارية الممكنة والكامنة في دولة أو إقليم أو قطاع، و هي تشكل مخطط لمسار الاستثمار، و بالإضافة إلى اشتغالها على جميع المتطلبات والمقومات اللازمة لنجاح عملية تحويل وترجمة هذه الأفكار والفرص وتجسيدها إلى مشاريع وأنشطة حقيقية قادرة على تنوع الاقتصاد و خلق المناصب و المنتجات و السلع والقيمة المضافة ، كما تحدد هذه الوثيقة الجدوى الاقتصادية والمالية لقائمة المشروعات المدرجة، وكذلك التوزيع الجغرافي لها و هي تعكس إستراتيجية القطاع و توجه الاقتصادي للدولة نحو استثمارات قطاعية معينة ترسم معالمه و مساراتها التنفيذية العملية لتجسيدها في الواقع . (بللعم، 2020، الصفحات 91-92)

إن تنوع الاستثماري و تحقيقه في اقتصاد الدول يتطلب مخطط عام واضح المعالم و الخطوات و منسجم المراحل و منسق الإمكانيات و الموارد ، و يشمل كل قطاعات الدول التي يجب أن تنخرط في العمل على تحقيق التنسيق و التعاون في توفير البيئة الملائمة و المناسبة لإنطلاق هذه المشاريع و المؤسسات، مبني على أساس كفاءة الإنفاق المال العام و الشركة الحقيقية و المتكاملة بين القطاع العام و القطاع الخاص ووضوح الإرادة و الرؤيا السياسية و الاقتصادية للدولة ، وجاهزية المورد البشري من حيث التكوين والتدريب و تناسق مخرجات المعاهد و الجامعات مع متطلبات الشغل لدى المؤسسات الناشطة . و ملائمة البيئة المناخية لاستثمار من حيث القوانين و البنية التحتية و التنظيم و الانضباط و انخراط في المخططات الإستراتيجية لتوجه العام لدولة .

6.3 أهمية التنوع الاستثماري: تتمثل أهمية التنوع الاستثماري في مايلي :

الجدول 01 : أهمية التي تكتسي التنوع الاستثماري

توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية	أهمية التنوع الاستثماري
تعزيز التنمية المستدام	
تقليل المخاطر الاستثمارية	
زيادة القيمة المضافة و توليد الفرص الوظيفية	
تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات	
زيادة إنتاجية رأس المال البشري	
رفع معدل التبادل التجاري	
تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي	

المصدر: (حفاظ و حفاظ، 2017، صفحة 430)

4. التجربة السنغافورية في تفعيل الصناعات الصغيرة و المتوسطة:

يتميز الاقتصاد دولة سنغافورة بالنمو السريع و المستمر ،بالرغم من صغر المساحة و قلة الموارد ،وتعتمد في ذلك على مجموعة من السياسات و الإجراءات و استراتيجيات الاقتصادية التي تهتم بتنمية الصناعة و زيادة صادراتها، حيث اعتمدت في ذلك على النموذج الاقتصادي الكلاسيكي ضمن نظرية هكشر-أولين، و المتضمن الاستغلال الأحسن و الأمثل للموارد المتاحة

ترتكز السياسة العامة الاقتصادية في دولة سنغافورة على توفير ثلاثة أسس أساسية في تحقيق النمو الاقتصادي و الاستقرار السياسي وهي:

- توفير الاستقرار السياسي و الأمني من خلال نظم حكم شرعية مستقرة،و ثابت في السياسة الاقتصادية و التشريعية المنظم للمجال الاقتصادي و الاستثماري
- تنظيم حكومي مرن و متناسق في تقاسم الصلاحيات و السلطة و التعاون المشترك في بناء الخطط وإصدار القوانين
- بناء مناخ استثماري منظم مركّز على خطط التنمية في قطاع الصناعة وزيادة القدرة التصديرية وتنويعها نحو مختلف البلدان العالم (بن عطية، 2021، صفحة 196)

في تحليل التجربة دولة سنغافورة في مجال رفع التنافسية و تطوير الاقتصاد نجد أنها تمكنت من الحفاظ على المرتبة الأولى في تقرير التنافسية العالمي لعدة سنوات ، فقد اتبعت سياسات اقتصادية مفتوحة شجعت التجارة و الاستثمار، بحيث ارتفع كمعدل النمو الاقتصادي السنوي إلى حوالي 10 في المائة حتى 1980 و تجاوز 7 بالمائة في جميع السنوات اللاحقة ، و يبلغ حجم التجار السنوي لسنغافورة 3مرات الناتج المحلي الإجمالي ، و هذا التطور و التقدم المحقق يعاكس الموارد و الوضعية الجغرافية و الديمغرافية التي تتميز بها دولة سنغافورة فهي تعتبر دولة قائمة في مدينة واحدة مساحتها 648 كلم مربع ، عدد السكان 4ملايين نسمة ، حديثة الاستقلال 1965 (طاري و بلمختار، 2017، صفحة 103)

الجدول 02: العوامل السياسية و الاقتصادية المساهمة في النجاح دولة سنغافورة

تشجيع الاستثمارات الأجنبية و التجارة الدولية	التركيز على التعليم	البنية التحتية و التكنولوجيا
ساهم هذا العامل في رفع إجمالي صادرات سنغافورة من 8.2 بليون دولار أمريكي سنة 1970 إلى 19.7 بليون دولار أمريكي سنة 1980 ، و إلى حوالي 120 بليون دولار أمريكي سنة 1995	مما عرفت به دولة سنغافورة هو اهتمام بتكوين و تعليم المورد البشري ، ورعاية الرأس المال الفكري ، و إدخال التقنيات التكنولوجية الحديثة في عملية التعليم و التكوين ، وتخصيص أكبر ميزانية للتعليم و التكوين	تطوير البنية التحتية و تحسينها لملائمة التقدم و خدمة الاقتصاد، و اعتماد التكنولوجيا في تسيير الاقتصاد مثل : التجارة الالكترونية ، الإدارة الرقمية .

المصدر : (طاري و بلمختار، 2017، صفحة 104)

تبنت دولة سنغافورة في سياسة التجارة على ثلاثة ركائز أساسية وهي:

الجدول 03: ركائز سياسة التجارة لدولة سنغافورة

ترويج التجارة	و ذلك من خلال التعريف بكل الصناعات و المنتجات من الواردات و الصادرات.
البنية التحتية للتجارة	اعتماد نظم تجارية تسهل التعاملات و التمويلات و التوزيعات و رفع التنافسية.
العلاقات التجارية	ذلك بتوفير بيئة التجارة الحرة للاستثمار من خلال كل من علاقات التجارة الثنائية و الجماعية و الإقليمية.

المصدر: (بن عطية، 2021، صفحة 196)

1.4. نموذج دولة سنغافورة في تفعيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة :

اعتمدت دولة سنغافورة في بناء النموذج الصناعي الذي ساهم في تطورها على مجموعة مراحل و الخطوات التالية :

- اعتماد في بداية انطلاق صناعاتها على الصناعات الكثيفة للعمالة كالمنسوجات ، و التي لا تستلزم رأس مال كبير ، و نظرا لغياب الأموال و توفر اليد العاملة
- إتباع إستراتيجية إحلال الواردات ، و ذلك من خلال فرض الرسوم الجمركية على السلع م المواد المستورة و عمل بنظام الحصص
- التحول نحو إستراتيجية تشجيع الصادرات و جذب رأس المال الأجنبي للمستثمرين من خلال الحوافز
- إنشاء مناطق تجارية الحرة ، من خلال منح إعفاءات ضريبية و حوافز التصدير
- فتح المجال في التنوع الاقتصادي و تعميق استخدام التكنولوجيا
- إقامة شبكات الإنتاج للتصدير من خلال عناقيد التصدير ، و تشجيع الصناعات التحويلية والخدمات
- توسيع العلاقات الخارجية و توسيع القاعدة الاقتصادية للاستفادة و الانفتاح على الأسواق التصدير الجديدة (بن عطية، 2021، صفحة 197)

2.4 برامج تنمية التصنيع في دولة سنغافورة : اهتمت دولة سنغافورة في سياستها الاقتصادية على التصنيع بداية من 1991، حيث وضعت الهيئة التنمية الاقتصادية EDB ، مجموعة من البرامج كالتالي

- برنامج التصنيع 2000، و الذي هدف إلى تدعيم المجال النشاط الصناعي لينمو بمعدل 7 بالمائة سنويا حتى سنة 2000

- برنامج محور التجارة الدولية 2000 (IBH2000) و هو برنامج متمم لبرنامج 2000، و هدف هذا البرنامج إلى زيادة القدرة التنافسية لصادرات دولة سنغافورة
- برنامج المشروعات المحلية الواعدة (PLE)، و بدأ هذا البرنامج سنة 1995 من خلال تنفيذ 100 مشروع واعد خلال 10 سنوات بتكلفة إجمالية 100 مليون دولار
- برنامج رفع كفاءة الصناعات المحلية (LIUP)، و هدف هذا البرنامج لمساعدة الصناعات المحلية على تحقيق أعلى كفاءة ممكنة من خلال الاستفادة من المهارات الإدارية و الخبرات التكنولوجية التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسية

- إنشاء الهيئة المستقلة لتنمية التجارة (TDB)، تهدف و تعمل على تنمية الصادرات مع الشركاء التجارة الدولية الرئيسيين (الولايات المتحدة ، ماليزيا ، اليابان ، هونج كونج، تايلاند) (سماي و قشرو، 2015، صفحة 14)

وترافقت هذه البرامج مع خطة قومية أنشئت سنة 1988 من طرف معهد المهندسين في سنغافورة (IES)، و التي اهتمت بالجانب التكنولوجي و ملائمته مع القطاعات الاقتصادية المختلفة بهدف تنشيطها وتطويرها ، و تأسست الخطة القومية لتكنولوجيا على سبعة محاور رئيسية تمثلت في :

- محور التدريب القوى العاملة لتكنولوجيا المعلومات

- محور تدعيم شفافية تكنولوجيا المعلومات

- محور بناء و تقوية البنية الأساسية الاتصالية المعلوماتية

- محور توفير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات

-محور توفير صناعة تكنولوجيا المعلومات

- محور تهيئة المناخ الملائم للإبداع

- محور إجراء التنسيق و التعاون بين الجهات المعنية بالمعلومات

وظهر تأثير و فوائد هذه الخطط في إبراز دور المعلومات و تنشيط القطاع الاقتصاد بشكل عام مع تطور الصادات و الأنشطة المعلوماتية و القطاع الخدمات و خاصة قطاع المعلومات (سماي و قشرو، 2015، الصفحات 14-15)

5.الخاتمة :

الصناعات الصغير والمتوسطة تمثل أفق مهم في التحول التنموي و الاقتصادي في الجزائر ، فالتكلفة المالية لرأس المال المستثمر فيها منخفضة ، ومحدودية المكان و الإمكانيات المطلوبة لتجسيد يجعل منها مشاريع قادرة على تحقيق مداخيل للبلاد و خلق مناصب الشغل و توفير السلع و المنتجات لسوق المحلية و مساهمة في تطوير الصناعات الكبيرة ، وهذا يتطلب من الدولة وضع إستراتيجية في بلورت الخطط وتجسيدها و نقل التجارب الدولية في هذا المجال ، و بناء الشراكة توافقية اقتصادية تسمح بنقل الخبرات إلى الجزائر و العمل و عل تنظيم المجال و سهر على وضع العراقيل خاصة التمويل البنكي والعقار الصناعي، و العمل على بلورت الإدارة السياسية في الواقع ، و بناء إستراتيجية طويلة المدى ومتعاقبة و مستمرة تعمل على تحقيقي الأرضية المناسبة و الفاعلة في وضع كل الإمكانيات التشريعية القانونية والاقتصادية اللوجستية ، و توفير كل التسهيلات الممكنة و المشجعة على نجاح هذا القطاع وتحقيق أهدافه و غايات التي تعود بالنفع العام و الكبير على الاقتصاد و الجزائر بحاجو ضرورة لعمل مخطط استراتيجي في تفعيل الصناعات الصغيرة و المتوسطة و الخروج من الريع البترولي و الدخول في تنوع اقتصادي يحقق اكتفاء الذاتي و تنوع مصادر الإيرادات العامة لدولة الجزائرية .

نتائج و توصيات الدراسة :

من خلال استعراض عناصر الدراسة توصلنا إلى مايلي :

- الإدارة السياسية هي المنطلق الحقيقي و القادر على تجسيد التنمية و تفعيل الصناعة الشاملة للدولة الجزائرية .

- مشاكل التمويل البنكي و العقار الصناعي من أكبر العراقيل التي تقف اتجاه الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- تعدد الهيئات و المصالح المختصة في القرارات التي تخص الصناعة يمثل مشكل تشتت السلطات وغياب القرارات النهائية و اعتماد المركزية في إصدارها.
- افتتاح الكبير على السوق الدولية و عدم تنظيم حركة و نشاط الاستيراد ساهم في إضعاف الصناعات الصغيرة و المتوسطة .
- العبء المالي و الضريبي للاشتراكات الجبائية و الاجتماعية لم يصل إلى الحد الذي يشجع الاستثمار بشكل كبير
- تفعيل إستراتيجية وطنية مترافقة مع إرادة السياسية و الدعم الاقتصادي الشامل في تحقيق الانطلاق لقطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة .
- التنسيق المشترك و الفعال لهيئات المشتركة المختص في قطاع الصناعة و توسيع الصلاحيات و اتخاذ القرارات و اعتماد اللامركزية في تسيير هذا الملف.
- توقيع الاتفاقيات الدولية في مجال نقل التجارب الرائدة في تطوير مجال الصناعات الصغيرة و المتوسطة
- تنظيم السوق و حركة نشاط الاستيراد و ضبطه وفق احتياجات البلد و تشجيع المنتجات المحلية و دعمها من كل الجوانب .
- تحسين البنية التحتية و الشبكات الفاعلة في تنمية هذا القطاع ، و إعادة تأهيل المشاريع القديمة و استعمال التكنولوجيا و التقدم التقني.
- تحديد التخطيط الاستراتيجي المناسب وفق إمكانيات و موارد الدولة و تبني القطاعات الاقتصادية و مجالات الاستثمار التي يمكن أن تنجح فيها الدولة و القطاعات الخاص و تحقق فيها نجاعة و جدوى اقتصادية و تفعيل حقيقي لصناعات الصغيرة و المتوسطة و الوصول إلى التنوع الاستثماري والاقتصادي.

6. قائمة المراجع:

1. أسماء بللعماء. (2020). التنوع الاقتصادي وإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، 04 (02)، 79-94.
2. اسماعين جوامع، الياس غفال، و صليحة جعفر. (2018). مدى أهمية المدخل الماويل في تدويل نشاط الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. مجلة اقتصاد المال والأعمال ، 03 (02)
3. تكواشت، ع. (2012). واقع و آفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية الاقتصادية في الجزائر. مذكرة ماجستير-56، 58. باتنة، الجزائر :جامعة باتنة..
4. رانية حفاظ، و زحل حفاظ. (2017). دراسة تحليلية تقييمية لإستراتيجية التنوع الاقتصادي كبديل لقطاع المحروقات بالجزائر. مجلى دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة (06)، 426-453.
5. رفيقة صباغ. (2020). التنوع الإقتصادي : إستراتيجية الجزائر ما بعد البترول. مجلة الأوراق الاقتصادية ، 04 (01).
6. زروق بن موفق. (2019). إستراتيجية تنوع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، الجلفة: جامعة زيان عاشور.

7. سفيان الشارف بن عطية. (2021). الصناعات الصغيرة و المتوسطة أساس التنوع الاقتصادي: عرض لتجربة سنغافورة و إمكانية استفادة الجزائر منها. *مجلة الاستراتيجية والتنمية* ، 11 (03) ، 202-191.
8. صليحة يعقوبين. (2015). دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصناعة العربية. *مجلة الحقوق و العلوم الانسانية* ، 30 (01).
9. عبد القادر طاري، و فضيل بلمختار. (2017). دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية بالجزائر - حالة عينة نجارب بعض الدول. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية* ، 20.
10. عبود رزقبن. (2008). تعزيز دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية. *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير و التجارة* .
11. علي سماي، و فتيحة قشرو. (2015). أهمية المعلومات في تنمية الصادرات الصناعية -قراءة في تجربة سنغافورة-. *مجلة البحوث و الدراسات العلمية* ، 09 (02) ، 205-177.
12. مولود مليكاوي. (2020). اليات دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة كخيار لتحقيق التنمية الاقتصادية: تجارب دولية - دروس للاستفادة-. *المجلة الجزائرية لاقتصاد و المالية* (13).